مجلة العلوم الإدارية والمالية
المجلد: 04 / العدد: 03 (2020)، ص 171-190
DOI: 10.37644/1939-004-003-009

التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات

– دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر (مديرية تيسمسيلت) –

Financial analysis of the financial statements of institutions

- A case study of Algeria Post institution (Tissemsilt Directorate) -

أ. محمد البشير مركان[1]، د. فوزي الحاج أحمد[2] *، د. عيسى دراجي[3]

[1]المركز الجامعي تيسمسيلت(الجزائر)، mbfeco1@yahoo.fr

[2]جامعة الوادي (الجزائر)، Faouzi571@yahoo.fr

[3] المركز الجامعي تيسمسيلت(الجزائر)، aderradji1@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/04/21 **تاريخ القبول:** 2020/07/08 **تاريخ النشر:** 2020/12/31

مستخلص:

تتزايد أهمية التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة يوما بعد يوم، بسبب تعاظم دور أسواق رأس المال، كما أن تعاظم دور المؤسسات في الاقتصاديات، وما رافقه من توسع هائل في الأنشطة التي تمارسها، جعل مجلس الإدارة في تلك المؤسسات بحاجة دائمة إلى معلومات مالية يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم، والتي لا تتحقق إلا بوجود التحليل المالي.

الكلمات المفتاحية: مؤسسة، قوائم مالية، تحليل مالي.

تصنيفات JEL: M40، M49.

Abstract:

The importance of financial analysis of the institution's financial statements is increasing day by day, due to the increased role of capital markets, as well as the increasing role of institutions in the economy, and the enormous expansion of the activities they carry out, making the board of directors of these institutions a permanent need for Financial information which informs them in their decision-making, and which can only be obtained through the presence of financial analyzes.

Keywords: institution, financial statements, financial analysis.

JEL Classification: M40, M49.

* المؤلف المرسل.

مقدمة

يعد موضوع التحليل المالي أحد المواضيع المهمة في حقل الإدارة المالية والمحاسبة إذ من خلاله تتمكن إدارة المؤسسة من تشخيص نقاط القوة والضعف في بيئتها الداخلية وتقويم قراراتها التمويلية والاستثمارية كما يمكن أن تستخدمه كأحد الأسس المهمة في تحديد خياراتها الاستراتيجية. فالتحليل المالي يعتبر أداة لتشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي تتضمن كما كبيرا من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية، لذلك لا يكفي إعداد القوائم المالية والكشوف المحاسبية وإنما يجب تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها، ثم تفسير نتائج التحليل لخدمة كافة الأطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية، ويعتبر التحليل باستخدام المؤشرات المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها. فكبر حجم المؤسسات وتعددها، وانفصال الإدارة عن الملكية، وتعدد الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاط المؤسسات أدت بالقوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي إلى أن تكون لها صفة العمومية وغير متحيزة لفئة معينة على حساب الفئات الأخرى، مما يتطلب إجراء بعض الدراسات والتحاليل للقوائم المالية للمؤسسة المدروسة بغرض تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات الخاصة.

إشكالية البحث: إن دقة ونجاعة التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالمؤسسة يعتمد، من جهة، على صحة وسلامة القوائم المالية المراد تحليلها ماليا، ومن جهة أخرى، على الأدوات والأساليب المالية المستعملة في تحليل القوائم المالية. فأدوات وأساليب التحليل المالي المستعملة تلعب دورا هاما في تشخيص الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة وأيضا في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية للمؤسسة. وتماشيا مع كل ما ذكر يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية لدراستنا هذه كالآتي:

ما مدى مساهمة الأدوات والأساليب المالية المستعملة في التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة في تشخيص وضعيتها المالية؟

ومن خلال الإشكالية يمكن طرح جملة الأسئلة الفرعية، التي تدور وتتمحور حول مضمون البحث، كالتالي:

- هل تعتبر كل القوائم المالية ضرورية في التحليل المالي للمؤسسة؟
- هل يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية كافي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟
- هل يجب الاستعانة بكل أدوات وأساليب التحليل المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

فرضيات البحث: رغبة منا في حصر الإجابة عن التساؤلات الفرعية في منظور الإشكالية المطروحة، فإنه يتوجب علينا إعطاء رد أولي عن تلك التساؤلات من خلال تبني فرضيات تعكس قناعتنا من منظور احتمالي مرتفع، ولهذا قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: تعتبر كل القوائم المالية ضرورية في التحليل المالي للمؤسسة، خاصة الميزانية وحساب النتائج.
- الفرضية الثانية: يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية كافي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، إذا ما كان ذلك التحليل من خلال استعمال أدوات وأساليب مالية دقيقة وهادفة.
- الفرضية الثالثة: يجب الاستعانة بكل أدوات وأساليب التحليل المالي المناسبة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من خلال الاشكالية المطروحة فضلا عن موضوعه أنه يتناول موضوع مهم بالنسبة للمؤسسات ولأغلب الأعوان الاقتصاديين المكونين للاقتصاد الوطني، والذين يتأهبون للسير في ركب اقتصاد السوق، خاصة مع تطبيق نظام المعايير المحاسبية الدولية.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذ البحث إلى:

- إبراز فعالية التحليل المالي في تحليل القوائم المالية للمؤسسات.
- التطرق بالتفصيل لأدوات وأساليب التحليل المالي والتعرف عليها.
- إبراز أهمية التحليل المالي في معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.
- معرفة دور التحليل المالي في المساعدة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية للمؤسسة.

المنهج المتبع في البحث: سنعتمد في بحثنا هذا على المنهج الوصفي في الجانب النظري لوصف وتعريف القوائم المالية وبخصائصها النوعية وبقواعد إعدادها، وأيضا التعريف بالتحليل المالي وبأدواته وأساليبه. أما في الجانب التطبيقي سنعتمد كذلك على المنهج الوصفي للوصف والتعريف بالمؤسسة محل الدراسة وأيضا الوصف والتعريف بالقوائم المالية الخاصة بها، كما سنعتمد في هذا الجانب على المنهج التحليلي، وذلك من أجل التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة.

تقسيمات البحث: تبعا للأهداف المتوخاة من البحث، ولمعالجة الإشكالية المطروحة، سيتم تقسيم البحث إلى محورين رئيسيين، تسبقهم مقدمة، وتعقبهم خاتمة تضمنت عرض عام للنتائج التي توصلنا إليها، وفي الأخير قد منا بعض التوصيات. وسيكون تقسيم البحث كما يلي:

- **التحليل المالي للقوائم المالية.**
- **دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر– مديرية تيسمسيلت.**

1-التحليل المالي للقوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الصورة المالية للمؤسسة (أي المرآة العاكسة للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة)، فالقوائم المالية تمثل حصيلة مخرجات المحاسبة التي تمسكها المؤسسة لسنة مالية معينة، فهي صورة مختصرة وواضحة لكافة العمليات المالية والتجارية التي قامت بها المؤسسة خلال السنة. فإدارة المؤسسة وغيرها من المستخدمين الآخرين للقوائم المالية للمؤسسة يمكنهم من خلال تلك القوائم المالية الحكم على نشاط المؤسسة، إلا أن ذلك لا يتم إلا بعد تحليل وتلك القوائم المالية، والذي يتم من خلال التحليل المالي بمختلف أدواته وأساليبه.

1-1 تعريف القوائم المالية

القوائم المالية عبارة عن ملخص تلك البيانات والمعلومات المالية التي يتم التوصل إليها عن طريق الأحداث الاقتصادية للمؤسسات **(حماد، 2002، صفحة 38)**. وهي تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، وتوفر معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة **(القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، 2007، صفحة 5)**.

فمختلف مستعملي القوائم المالية يحتاجون إلى معرفة كاملة عن المؤسسة، ويتطلب هذا توفير مجموعة من المعلومات والتي يمكن حصرها في الآتي**(الصبان و هلال، 2000، صفحة 199)**: ربحية المؤسسة، والمركز المالي لها؛ قدرة المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية الموجبة؛ التغيرات التي تحدث على المركز المالي للمؤسسة.

فقد تطرقت معايير المحاسبة الدولية في المعيار الأول إلى عرض القوائم المالية، فهاته الأخيرة هدف المعيار إلى وصف أسس عرضها، وذلك بهدف ضمان قابليتها للمقارنة لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال، بحيث يجب أن تحتوي على معلومات وبيانات ملاءمة وذات مصداقية وموثوقية، وعليه فالأهداف الرئيسية للمعيار الأول تتلخص في**(أبو نصار و حميدات، 2014، صفحة 21)**: تحديد الأسس الواجب إتباعها لعرض القوائم المالية؛ التأكيد على توفر خاصية المقارنة بين القوائم المالية لنفس الشركة والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال؛ تحديد الإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية، وتحدد البيانات الواجب نشرها في القوائم المالية.

فالقوائم المالية هي صورة ملخصة عن العمليات المالية التي قامت بها المؤسسة خلال سنة.

2-1 مستخدمو القوائم المالية

تتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات التي تقدمها القوائم المالية، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات. ومن الأطراف المستفيدة من معلومات القوائم المالية نجد(**بدوي، 2009، صفحة 15**)(**أبو نصار و حميدات، 2014، الصفحات 4-5**): المستثمرون؛ الموظفون والإدارة؛ الموردون والدائنون، والعملاء الزبائن؛ المقرضون والسوق المالي؛ الحكومة ودوائرها المختلفة والجهات المنظمة لأعمال المنشآت؛ الجمهور؛ المحللون والمستشارون، والمنافسون.

3-1أهداف وخصائص القوائم المالية

تتمثل مجمل أهداف القوائم المالية في(**لطفي، 2008، صفحة 47**)(**بوتين، 2010، صفحة 51**): تقديم وتوفير المعلومات حول المركز المالي والأداء المالي للمؤسسة؛ تقديم المعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية؛ قياس قدرة المؤسسة على جني دخل للخزينة، تقييم الحاجة إلى قروض مستقبلية؛ توفير معلومات حول موارد المؤسسة والالتزامات اتجاهها؛ توفير معلومات عن أداء المؤسسة وقدرتها على تحقيق المكاسب والنتائج؛ توفير معلومات عن التدفقات النقدية.

إن الخصائص النوعية للقوائم المالية هي (**لطفي، 2008، صفحة 50**): **الموثوقية والمصداقية:** يجب أن تكون المعلومات موثوقة، وذلك إذا تميزت ب: التمثيل الصادق، الموضوعية، الشمولية، تغليب الحقيقة الاقتصادية، الحياد، الحيطة والحذر؛ **الملائمة**: ملائمة لحاجات صناع القرارات؛ **القابلية للوضوح**: يجب أن تكون قابلة للفهم؛ **القابلية للمقارنة**: يجب أن تكون هناك قدرة على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن(CERBAH, 2012, p. 15).

4-1تعريف التحليل المالي

التحليل المالي هو دراسة للعلاقة بين مجموعة من عناصر القوائم المالية في فترة معينة وكذا دراسة اتجاه هذه العلاقة (**خنفرو المطارنة، 2009، صفحة 71**)، فهو وسيلة الإدارة المالية لتقييم الوضع المالي والأداء التشغيلي للمؤسسة(**النعيمي و التميمي، 2008، صفحة 19**). كما أنه تشغيل البيانات التاريخية للتعرف على المركز المالي للمنظمة بما يساعد على وضع أنسب الخطط المالية(**خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، 2006، صفحة 11**). فالتحليل المالي هو فحص القوائم المالية بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المنشأة خلال الفترة والتنبؤ بنتيجة أعمال ونشاط المنشأة عن فترات مقبلة(**عبد الرحيم، 2008، صفحة 133**). وهو أداة لترجمة القوائم المالية عن فترة أو فترات سابقة(FORGET, 2005, p. 9).

5-1 أهمية وأهداف التحليل المالي

تبرز أهمية التحليل المالي في(**الشيخ، 2008، صفحة 3**): تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى؛ الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو؛ التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به الشركة، والمساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة؛ مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة، ولمدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة؛ إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

ويمكن تلخيص أهداف عملية التحليل المالي فيما يلي(**خنفر و المطارنة، 2009، صفحة 72**)(**النعيمي و التميمي، 2008، الصفحات 21-22**): معرفة الوضع المالي للمؤسسة، والحكم على كفاءة أدائها المالي؛ تقييم قدرة المؤسسة على سداد ديونها والتزاماتها؛ وضع الخطط المستقبلية وأحكام الرقابة الداخلية؛ التعرف على نقاط الضعف في المؤسسة واقتراح الحلول؛ تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل؛ تحديد الانحرافات بالأداء؛ الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية؛ تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة؛ التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه المؤسسة؛ يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.

6-1 الأطراف المستفيدة من نتائج التحليل المالي

هناك أطراف تستفيد من نتائج التحليل المالي، وهي(**النعيمي و التميمي، 2008، صفحة 31**)(**زغيب و بوشنقير، 2010، الصفحات 16-19**): **إدارة الشركة:** إذ يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها، وقدرتها على تحقيق مصلحة المالكين والمساهمين وكسب ثقة ذوي المصالح المشتركة؛ **المالكين والمساهمين:** في ظل فصل الملكية عن الإدارة، فإن الحاجة إلى نتائج التحليل المالي مسألة في غاية الأهمية، تكمن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين في إطار تعظيم ثروتهم؛ **المستثمرون والدائنون:** وذلك من خلال معرفة قدرة الإدارة على تحقيق الإيرادات ونصيب السهم الواحد من الأرباح والأرباح الموزعة. أما بالنسبة للدائنين التحقق من قدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية؛ **هيئة الأوراق المالية:** وذلك لمعرفة المعلومات عن الشركات ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح؛ **الغرف التجارية والصناعية:** للتحقق من مدى مساهمة الشركات في تفعيل مؤشرات الاقتصاد الوطني؛ **الدولة والأجهزة الضريبية:** لأغراض تطبيق التشريعات الضريبية، واختبار درجة صدق الحسابات؛ **البنوك وغيرها من المؤسسات المالية:** بهدف تقدير الجدارة الائتمانية للشركة وإقرار منح الائتمان؛ **عمال المؤسسة:** وذلك من أجل التعرف على الأرباح المحققة خلال الدورة والجزء الذي سيعود عليهم من هذه الأرباح في شكل مكافآت أو في شكل زيادة في الأجور بالإضافة إلى معرفة ضمان مناصبهم مستقبلا؛

الموردون: تتضح استفادتهم من حيث التأكد من سلامة المركز المالي المؤسسة، وتطور درجة المديونية وبالتالي هل يستطيع المورد أن يقرر الاستمرار في التعامل مع المؤسسة، أو التقليل من ذلك، أو إلغائه تماما.

7-1 أساليب وأدوات التحليل المالي (العمودية، الأفقية، بالنسب المالية)

1) **التحليل المالي العمودي (الساكن/المطلق/الرأسي)** ويرتكز على دراسة القوائم المالية من خلال ربط علاقات بين عناصرها في شكل نسب، يمكن من خلالها الحكم على التوازن المالي والوضعية المالية للمؤسسة، وتتمثل هذه الأدوات في مجموعة من مؤشرات التوازن المالي**(شنوف، 2014، صفحة 50)**. ويندرج ضمن هذا النوع من التحليل نوعان آخران من التحليل، هما كالتالي:

التحليل المالي التقليدي AFC: وهو طريقة تحليل تقليدية تركز على مخطر العسر المالي ومخطر الإفلاس. ويعتمد على مفهوم الذمة المالية للمؤسسة، حيث تعتبر حسب هذا المنظور وحدة قانونية اقتصادية ذات ذمة مالية (التزامات وممتلكات مالية)، ويتم تحديد هذه الذمة من خلال جرد عناصر الأصول والخصوم. وتتحدد الوضعية الصافية من خلال الفرق بين عناصر الأصول والعناصر الخارجية للخصوم، حيث تعتبر الوضعية الصافية أبسط تعبير عن قيمة الذمة المالية للمؤسسة والتي تحدد مخاطر الوقوع في حالة العسر أو الإفلاس**(بن ساسي و قريشي، 2011، صفحة 85)**. كما أنه يركز على معايير تصنيف مراكز الميزانية حسب مفهومي السيولة والاستحقاق. لذلك ولتحليل البنية المالية للمؤسسة، فإن ميزانية نهاية السنة وملحقاتها هي الوثائق الأساسية للمعلومات. فهذا التحليل يسمح بالحكم على التوازنات المالية الرئيسية، غير أن الوصول الى نتائج التحليل المختلفة يتطلب القيام ببعض التحولات التي يمكن أن تكون بسيطة أو معقدة حسب نوع التحليل. ويتم التحويل من ميزانية نهاية السنة إلى الميزانية المالية حسب هذا المنظور بالاعتماد على درجة السيولة المتصاعدة بالنسبة للأصول، ودرجة الاستحقاق المتصاعدة بالنسبة للخصوم، هذا بالإضافة إلى مبدأ السنوية، كما أنه هناك تحويلات ضرورية إضافية تتمثل في إعادة تقدير القيم المحاسبية سواء باستبدالها بقيم اقتصادية أو إلغائها تماما كالأصول الوهمية. إن التحليل سيولة/استحقاق يقارن بين درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاق الخصوم قصد تجنب خطر العسر المالي**(زغيب و بوشنقير، 2010، صفحة 20)**. وبعد الحصول على الميزانية المالية، يتم استخراج المجاميع الكبرى منها، كالتالي: في جانب الأصول أعلى الميزانية نجد الأصول الثابتة أما أسفل الميزانية فنجد الأصول المتداولة وهي بدورها تحتوي من الأعلى إلى الأسفل بالترتيب قيم استغلال وقيم محققة وخزينة الأصول، أما في جانب الخصوم

أعلى الميزانية فنجد أموال دائمة والتي بدورها تحتوي أموال خاصة وديون طويلة ومتوسطة، أما أسفل الميزانية جانب الخصوم فنجد ديون قصيرة الأجل وهي بدورها تتضمن الديون قصيرة الأجل للاستغلال وخارج الاستغلال ثم خزينة الخصوم(**شيحة، 2010، صفحة 62**). وانطلاقا من تلك المجاميع الكبرى يتم حساب أهم مؤشرات التوازن المالي والتي يتم بناءا عليها تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، ومن بين مؤشرات التوازن المالي نجد(**لسلوس، 2012، الصفحات 31-39**): رأس المال العامل الدائم FRN، رأس المال العامل الخاص، رأس المال العامل الأجنبي، رأس المال العامل الإجمالي، احتياج رأس المال العامل BFR، الخزينة الصافية TRN، التمويل الذاتي والتدفق النقدي.

التحليل المالي الوظيفي AFF: فيتمثل في تحليل الميزانية الوظيفية، فهاته الأخيرة تهتم بالدورات الطويلة والقصيرة الأجل لاستعمالها داخليا في تسيير المؤسسة(**رابحي، 2008، صفحة 64**)، ويتم من خلالها تجزئة النشاط إلى ثلاثة وظائف أساسية (الاستثمار، الاستغلال، والتمويل). ومنها نستخرج المؤشرات المالية التي تقيس درجة تحقيق التوازن المالي، ومن أهم تلك المؤشرات نجد رأس المال العامل الوظيفي والاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال والاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال والخزينة الصافية.(**بن ساسي و قريشي، 2011، الصفحات 95-102**)

2) **التحليل المالي الأفقي (الديناميكي/المتحرك/التاريخي) للقوائم المالية** ويرتكز على دراسة وحساب وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن، ويتم ذلك بمقارنة عناصر الميزانية في فترة معينة بعناصر لذات الميزانية في فترة أخرى، فالتحليل المالي الديناميكي يعتمد على طريقة التدفقات في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة التدفقات النقدية المتعلقة بعناصر الميزانية بدورة معينة وبجدول حسابات النتائج(**شنوف، 2014، صفحة 49**). ويندرج ضمن هذا النوع من التحليل أنواع أخرى من التحليل، هي:

تحليل جدول التمويل (TER): هو جدول يظهر الآثار المترتبة عن قيام المؤسسة بنشاطاتها، وعملياتها في ميزانياتها عن طريق الزيادة أو الانخفاض في العناصر المختلفة للأصول والخصوم بما فيها الأموال الخاصة، ويمكن ملاحظة هذه التغيرات من خلال مقارنة الميزانيات مع بعضها لعدة سنوات (**لسلوس، 2012، صفحة 61**). ويستفيد المحلل المالي من استخدام جدول التمويل للحصول على المعلومات التي تمكنه من متابعة تنفيذ الخطة المالية الماضية للمؤسسة، ويعتبر الجدول أداة تحليلية تقدم معلومات لها أهميتها خاصة فيما يتعلق بـ: إبراز التغيرات المالية؛ إظهار صافي التمويل الذاتي؛ المساعدة في اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة، وفي اختيار الاستثمارات واللجوء إلى المصادر المناسبة للتمويل(**لسلوس، 2012، صفحة 62**).

تحليل جدول تدفقات الخزينة TFT: هو تلك الأداة المستخدمة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على نجاعة التسيير، وهو يتضمن مجموعة من التدفقات المالية المشكلة للخزينة وهي، تدفق خزينة الاستغلال، تدفق خزينة الاستثمار، تدفق خزينة التمويل، وأخيرا الخزينة الصافية(**بن ساسي و قريشي، 2011، صفحة 171**).

تحليل جدول التدفقات المالية المتعدد السنوات TPFF: ويستعمل لدراسة تطور التدفقات المالية، ويرتكز على دراسة ثلاثة أنشطة: النشاط التجاري والصناعي، النشاط المالي، والنشاط الاستثنائي، من خلال أربعة أرصدة: الفائض الاستغلالي الإجمالي، الرصيد الاقتصادي أو الجاهز بعد تمويل التنمية، الرصيد المالي، والرصيد الاستثنائي(**زغيب و بوشنقير، 2010، الصفحات 142-143**). ومن أهم المؤشرات المالية التي يمكننا استخلاصها من هذا الجدول نجد: فائض خزينة الاستغلال، الرصيد المالي، الرصيد الجاري، والمتاحات بعد التمويل الداخلي للنمو DAFIC(**بن ساسي و قريشي، 2011، صفحة 188**).

3) **التحليل المالي باستخدام النسب المالية RF** وهو يهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم في نفس الميزانية أم في أكثر من قائمة مالية مثل الميزانية وحساب النتائج. ومن أهم النسب المالية نجد(**حنفي، 2009، صفحة 52**):

1. **نسب السيولة (تحليل السيولة):** وتقيس قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها. ومن أهمها نجد: نسبة التداول، نسبة التداول السريعة، نسبة السيولة النقدية، سيولة الذمم(**أبو زيد، 2009، الصفحات 129-142**).
2. **نسب المردودية (تحليل الربحية):** وتقيس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة. ومن أهم تلك النسب نجد: نسبة ربحية (مردودية) الأموال الخاصة، نسبة مردودية النشاط، معدل العائد على الاستثمار، المردودية الاقتصادية، المردودية المالية، نسبة المردودية المختصرة لرأس المال الخاص (**طويل، 2002، صفحة 94**).
3. **نسب الكفاءة (تحليل النشاط):** تقيس قدرة إدارة الأصول لتوليد الإيراد. من أهمها: معدل دوران المخزون، نسبة دوران العملاء، نسبة دوران الموردين(**بوزيان، 2007، صفحة 12**).
4. **نسب المديونية (تحليل الهيكل التمويلي):** وتقيس القدرة على تسديد الأموال المقترضة. ومن أهمها: نسبة التمويل الدائم، نسبة التمويل الخاص، نسبة الاستقلالية (نسبة الملاءة(**DUPLAT, 2004, p. 93**))، نسبة التمويل الذاتي (**لطرش، 2005، صفحة 152**).

5. **نسب التغطية:** وتعبر عن المقدرة في توليد ناتج يغطي الالتزامات الثابتة، ومن أهمها: معدل تغطية الفوائد، معدل تغطية الأعباء الثابتة. **(أبو زيد، 2009، الصفحات 166-168)**

6. **نسب مالية أخرى:** مثل نسب السوق، ومن أهمها: نسبة الربح لكل سهم عادي، السعر السوقي للسهم، نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية**(الزبيدي، 2008، صفحة 122)**.

2-التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة بريد الجزائر – مديرية تيسمسيلت

تعتبر القوائم المالية حصيلة العمليات التي قامت بها مؤسسة بريد الجزائر مديرية تيسمسيلت خلال السنة المالية، فهي تمثل الصورة والمرآة العاكسة لوضعيتها المالية. القوائم المالية التي يتم إعدادها على مستوى تلك المؤسسة تتمثل في الميزانية وحساب النتائج، وعليه سوف نتطرق إلى تلك القوائم المالية، والمتمثلة في الميزانية وحساب النتائج، ثم نقوم بالتحليل المالي لها.

2-1 عرض ميزانية مؤسسة بريد الجزائر مديرية تيسمسيلت

سنقوم بتقديم الميزانية الخاصة بمؤسسة بريد الجزائر لسنة 2019:

الجدول رقم (01): الميزانية لسنة 2019 (الخصوم)

الخصوم	2019	2018
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس المال المصدر	328.000,00	185.000,00
علاوات واحتياطات	3.887,50	0,00
النتيجة الصافية للسنة	(6.000,00)	(2.000,00)
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	**325.887,50**	**183.000,00**
الخصوم غير جارية		
قروض وديون مالية (قرض بنكي)	52.000,00	52.000,00
مجموع الخصوم الغير جارية	**52.000,00**	**52.000,00**
الخصوم الجارية		
موردون وحسابات ملحقة	15.000,00	15.000,00
ضرائب	20.787,50	21.750,00
ديون أخرى	86.362,50	20.500,00
مجموع الخصوم الجارية	**122.150,00**	**57.250,00**
المجموع العام للخصوم	**500.037,50**	**292.250,00**

المصدر: مؤسسة بريد الجزائر مديرية تيسمسيلت

الجدول رقم (02): الميزانية لسنة 2019 (الأصول)

الأصول	2019 اجمالي	2019 اهتلاك	2019 صافي	2018 صافي
أصول غير جارية				
تثبيتات معنوية				
أنظمة الإعلام الآلي	10.000,00	4.000,00	6.000,00	8.000,00
تثبيتات عينية				
أرضي	50.000,00	0,00	50.000,00	50.000,00
مباني	40.000,00	4.000,00	36.000,00	38.000,00
تثبيتات عينية أخرى	40.000,00	16.112,50	23.887,50	15.250,00
تثبيتات مالية				
مساهمات أخرى	15.000,00	0,00	15.000,00	15.000,00
سندات أخرى مثبتة	22.500,00	0,00	22.500,00	30.000,00
مجموع الأصل الغير جاري	**177.500,00**	**24.112,50**	**153.387,50**	**156.250,00**
أصول جارية				
الزبائن	100.000,00	1.500,00	98.500,00	54.000,00
المدينون الأخرون	36.600,00	0,00	36.600,00	13.000,00
الضرائب وما شابهها	5.350,00	0,00	5.350,00	9.000,00
الخزينة				
بنك	100.000,00	0,00	100.000,00	20.000,00
حساب جاري بريدي	100.000,00	0,00	100.000,00	20.000,00
صندوق	6.200,00	0,00	6.200,00	20.000,00
مجموع الأصول الجارية	**348.150,00**	**1.500,00**	**346.650,00**	**136.000,00**
المجموع العام للأصول	**525.650,00**	**25.612,50**	**500.037,50**	**292.250,00**

المصدر: مؤسسة بريد الجزائر مديرية تيسمسيلت

2-2عرض حساب النتائج لمؤسسة بريد الجزائر مديرية تيسمسيلت

البيان	2019	2018
رقم الأعمال	79.000,00	245.000,00
1 . انتاج السنة المالية	**79.000,00**	**245.000,00**
الخدمة الخارجية	(4.350,00)	(38.000,00)
2 . استهلاك السنة المالية	**(4.350,00)**	**(38.000,00)**
3 . القيمة المضافة للاستغلال VA	**74.650,00**	**207.000,00**
أعباء المستخدمين	(66.150,00)	(159.000,00)
ضرائب ورسوم	(3.000,00)	(5.000,00)
4 . الفائض الاجمالي عن الاستغلال	**5.500,00**	**43.000,00**
أعباء تشغيلية أخرى (نواقص التنازل عن	(5.000,00)	(30.000,00)
استثمارات)	(9.000,00)	(22.000,00)
مخصصات الإهتلاكات والمؤونات		
5 . النتيجة التشغيلية	**(8.500,00)**	**(9.000,00)**
النواتج المالية	2.500,00	10.000,00
الأعباء المالية	(0,00)	(3.000,00)
6 . النتيجة المالية	**2.500,00**	**7.000,00**
7 . النتيجة العادية قبل الضرائب	**(6.000,00)**	**(2.000,00)**
الضريبة على النتائج العادية (25%)	0,00	0,00
8 . النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**(6.000,00)**	**(2.000,00)**
9 . النتيجة غير العادية	**0,00**	**0,00**
10 . النتيجة الصافية للسنة المالية	**(6.000,00)**	**(2.000,00)**

المصدر: مؤسسة بريد الجزائر مديرية تيسمسيلت

3-2الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة بريد الجزائر مديرية تيسمسيلت

بعد معالجة ميزانية مؤسسة بريد الجزائر لسنة 2019 كانت الميزانية المالية المختصرة كالتالي:

الجدول رقم (04): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019

الأصول		الخصوم	
البيان	2019	البيان	2019
أصول ثابتة		الأموال الدائمة	
أصول ثابتة معنوية	6.000,00	الأموال الخاصة	325.887,50
أصول ثابتة عينية	109.887,50	الديون المتوسطة والطويلة الأجل	52.000,00
أصول ثابتة مالية	37.500,00		
مجموع الأصول الثابتة	153.387,50	مجموع الأموال الدائمة	377.887,50
أصول متداولة		الديون القصيرة الأجل	
المخزونات	0,00	المورد وملحقاته	122.150,00
حقوق المؤسسة لدى الغير	140.450,00		
خزينة الأصول	206.200,00	خزينة الخصوم	0,00
مجموع الأصول المتداولة	346.650,00	مجموع الديون القصيرة الأجل	122.150,00
مجموع الأصول	500.037,50	مجموع الخصوم	500.037,50

المصدر: من إعداد الباحثين

4-2التحليل المالي لمؤسسة بريد الجزائر بناءا على الميزانية المالية المختصرة وحساب النتائج

التحليل المالي بناءا على الميزانية المالية المختصرة:

الجدول رقم (05): جدول مؤشرات التوازن المالي بناءا على الميزانية المالية المختصرة

المؤشر	التطبيق	المبلغ
رأس المال العامل الدائم	153.387,50 - 377.887,50	224.500,00
رأس المال العامل الخاص	153.387,50 - 325.887,50	172.500,00
رأس المال العامل الأجنبي	122.150,00 + 52.000,00	174.150,00
رأس المال العامل الإجمالي	174.150,00 + 172.500,00	346.650,00
احتياج رأس المال العامل	122.150,00 – 140.450,00	18.300,00
الخزينة الصافية	18.300,00 – 224.500,00	206.200,00

المصدر: من إعداد الباحثين

التحليل: إن رأس المال العامل الدائم موجب وهذا يدل على تمويل كافة الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، وهو بمثابة هامش أمان بالنسبة للمؤسسة. أما رأس المال العامل الخاص فهو موجب وهذا يدل على تمويل كافة الأصول الثابتة بالأموال الخاصة دون اللجوء للديون، وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة. وجود رأس المال العامل الأجنبي وهذا يدل على وجود ديون، وهي الديون التي تمول الأصول المتداولة. حجم رأس المال العامل الإجمالي يدل على الأصول المتداولة للمؤسسة، والتي تكون بحوزتها لمدة سنة أو أقل. احتياج رأس المال العامل موجب بمقدار 18.300,00 دج، وهو مدى حاجة المؤسسة إلى أموال لتمويل دورتها الاستغلالية، وهو رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل. الخزينة الصافية موجبة، وهي مجموعة الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة الدورة الاستغلالية، وتشمل صافي القيم الجاهزة من مبالغ سائلة.

الجدول رقم (06): جدول النسب المالية بناءا على الميزانية المالية المختصرة

النسب		التطبيق	النسبة
نسب الهيكلة	**نسبة التمويل الدائم**	153.387,50\377.887,50	2,46
	نسبة التمويل الذاتي	153.387,50\325.887,50	2,12
نسب الملاءة	**نسبة الاستقلالية المالية**	174.150,00\325.887,50	1,87
	نسبة قابلية السداد	500.037,50\174.150,00	0,35
نسب السيولة	**نسبة سيولة الأصول**	500.037,50\346.650,00	0,69
	نسبة السيولة العامة	122.150,00\346.650,00	2,84
	نسبة السيولة الآجلة	122.150,00\346.650,00	2,84
	نسبة السيولة الفورية	122.150,00\206.200,00	1,69

المصدر: من إعداد الباحثين

التحليل: نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد، وهذا يدل على قدرة المؤسسة على تغطية الأصول الثابتة عن طريق الأموال الدائمة. نسبة التمويل الذاتي أكبر من الواحد، وهذا يدل على قدرة المؤسسة على تغطية الأصول الثابتة عن طريق أموالها الخاصة. نلاحظ أن للمؤسسة استقلالية مالية، مما يدل على أن للمؤسسة القدرة الكافية للتسديد أو الاقتراض. بناءا على نسبة قابلية السداد فإن للمؤسسة القدرة على تسديد ديونها. بناءا على نسبة سيولة الأصول، فإننا نلاحظ أن أكثر من نصف أصول المؤسسة هي أصول متداولة. نسبة السيولة العامة أكبر من الواحد، فهي تدل على مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل. نسبة السيولة الآجلة أكبر من الواحد، فهي تدل على مقدرة أصول المؤسسة

المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل. نسبة السيولة الفورية أكبر من الواحد، فهي تدل على مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل، إلا أن تلك النسبة كبيرة جدا، لأنه من المفروض لا تتعدى 0,3، وذلك يدل على وجود سيولة نقدية فائضة.

التحليل المالي بناءا على حساب النتائج:

الجدول رقم (07): جدول المؤشرات والنسب المالية بناءا على حساب النتائج

البيان	التطبيق	المبلغ أو النسبة
نسبة المردودية المالية	((-6.000,00)\325.887,50)*100	- 1,84
نسبة المردودية الاقتصادية	((-6.000,00)\79.000,00)*100	- 7,59
خدمة الديون	((-9.000,00+6.000,00)\ 174.150,00) *100	1,72
إنتاج السنة المالية		79.000,00
القيمة المضافة للاستغلال		74.650,00
الفائض الإجمالي عن الاستغلال EBE		5.500,00
النتيجة التشغيلية		(8.500,00)
النتيجة المالية		2.500,00
النتيجة العادية قبل الضرائب		(6.000,00)
النتيجة الصافية للسنة المالية		(6.000,00)
الفائض النقدي الصافي	-9.000,00+6.000,00	3.000,00
الفائض النقدي	-9.000,00+6.000,00	3.000,00
معدل القيمة المضافة	(79.000,00\74.650,00)*100	94,49
معدل EBE	(79.000,00\5.500,00)*100	6,96
(مصاريف المستخدمين \ VA)	(74.650,00\66.150,00)*100	88,61
(الفائض النقدي الصافي \ VA)	(74.650,00\3.000,00)*100	4,02
(الفائض النقدي \ VA)	(74.650,00\3.000,00)*100	4,02

المصدر: من إعداد الباحثين

التحليل: نسبة المردودية المالية سالبة، وذلك راجع للخسارة في النتيجة والمحققة خلال سنة 2019. نسبة المردودية الاقتصادية كذلك سالبة، وذلك راجع للخسارة في النتيجة والمحققة خلال سنة 2019. خدمة الديون ضعيفة جدا، وذلك راجع للخسارة في النتيجة والمحققة خلال سنة 2019 وضآلة الإهتلاكات والمؤونات مقارنة بحجم الديون التي على عاتق المؤسسة. إنتاج السنة

المالية ذو قيمة لا بأس بها، وهو بمثابة رقم الأعمال السنوي المحقق. الفائض الإجمالي عن الاستغلال EBE ضئيل بسبب ارتفاع قيمة أعباء المستخدمين مقارنة برقم الأعمال المحقق. النتيجة التشغيلية سالبة وذلك راجع لأن مجموع التكاليف التشغيلية أكبر من مجموع الايرادات التشغيلية، وهو يدل على عدم القدرة في التحكم في التكاليف التشغيلية خاصة أعباء المستخدمين. النتيجة المالية موجبة، وذلك راجع لوجود نواتج مالية حققتها المؤسسة مع عدم وجود أعباء مالية. النتيجة العادية قبل الضرائب سالبة بسبب النتيجة التشغيلية السالبة الناجمة عن عدم التحكم في التكاليف التشغيلية. النتيجة الصافية للسنة المالية سالبة بسبب النتيجة التشغيلية السالبة الناجمة عن عدم التحكم في التكاليف التشغيلية. الفائض النقدي الصافي موجب، ولكنه ضعيف جدا بسبب النتيجة التشغيلية السالبة الناجمة عن عدم التحكم في التكاليف التشغيلية. الفائض النقدي موجب، ولكنه ضعيف جدا بسبب النتيجة التشغيلية السالبة. معدل القيمة المضافة مرتفع جدا، وذلك راجع للتقارب الكبير في القيمة لكل من القيمة المضافة ورقم الأعمال بسبب انعدام المشتريات المستهلكة وانخفاض قيمة الخدمات الخارجية. معدل الفائض الخام للاستغلال منخفض، وهذا راجع لانخفاض قيمة الفائض الخام للاستغلال مقارنة برقم الأعمال المحقق بسبب ارتفاع أعباء المستخدمين. نسبة مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة مرتفعة جدا، وذلك راجع لارتفاع مصاريف المستخدمين مقارنة بالقيمة المضافة. نسبة الفائض النقدي الصافي إلى القيمة المضافة منخفضة، وذلك راجع للخسارة المحققة خلال سنة 2019. نسبة الفائض النقدي إلى القيمة المضافة منخفضة، وذلك راجع للخسارة في النتيجة والمحققة خلال سنة 2019.

5-2حوصلة عامة عن الوضعية المالية لمؤسسة بريد الجزائر مديرية تيسمسيلت

من خلال تحليل مؤسسة بريد الجزائر باستخدام التحليل المالي تمكنا من الخروج بما يلي: حققت المؤسسة سنة 2019 نتيجة سالبة، وذلك راجع للنتيجة التشغيلية السالبة بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية مقابل الايرادات التشغيلية، بحيث أن تلك النتيجة التشغيلية قامت النتيجة المالية بتغطية جزء منها؛ عدم تحكم المؤسسة في أعباء المستخدمين؛ للمؤسسة رأس مال عامل موجب، وخزينة موجبة، واحتياج رأس مال عامل موجب، وهذا يدل على أن المؤسسة تمر بمرحلة متوازنة نسبيا؛ للمؤسسة ديون قليلة مقارنة بأموالها الخاصة، وهذا يدل على أن للمؤسسة استقلالية مالية؛ المؤسسة قادرة على تمويل كل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، وهذا ما يشجع المتعاملين الاقتصاديين على التعامل مع المؤسسة بكل ثقة؛ للمؤسسة سيولة عامة وآجلة وفورية جيدة وذلك لقدرتها على مواجهة الديون القصيرة الأجل؛ للمؤسسة مردودية

مالية واقتصادية سالبة، كما أن للمؤسسة خدمة ديون ضعيفة، وذلك راجع للخسارة المحققة سنة 2019.

الخلاصة

يقوم موضوع التحليل المالي للقوائم المالية على دراسة القوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي المالي، ولذلك فإن نتائج التحليل رهينة، بمحتويات القوائم المالية التي يتم تحليلها، من جهة، وبأدوات وأساليب التحليل المالي المستعملة، من جهة أخرى. وفي هذا السياق فقد حاولنا تناول موضوع التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات من خلال معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى مساهمة الأدوات والأساليب المالية المستعملة في التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة في تشخيص وضعيتها المالية. ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى.

وقد خلصنا من خلال هذه البحث إلى جملة من **النتائج** كالتالي:

النتائج النظرية: من خلال هذا البحث نستخلص النتائج التالية:

- إن التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها بواسطة الإدارة والأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات، عن طريق تحويل الأرقام الجامدة الظاهرة بالقوائم المالية إلى أرقام لها مدلولاتها؛
- إن القوائم المالية التي يتم إعدادها تخدم التحليل المالي وتسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي. حيث تهدف إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية والأداء، تغيرات الوضعية المالية؛
- الهدف من التحليل المالي هو تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة اعتمادا على قوائمها المالية؛
- تلعب الأدوات والأساليب المستعملة في التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات دورا أساسيا وهاما تشخيص الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسات.

نتائج الدراسة الميدانية: من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة بريد الجزائر توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات، من أهمها:

- قيام المؤسسة بإعداد الميزانية وحساب النتائج، وعدم إعدادها للقوائم المالية الأخرى كجدول تدفقات الخزينة وجدول حركة رؤوس الأموال الخاصة والملاحق؛

- انعدام اعداد بعض القوائم المالية في المؤسسة، مثل جدول تدفقات الخزينة، أدى بنا إلى عدم الاستعانة ببعض أدوات وأساليب التحليل المالي التي تتطلب وجود الجدول السابق، وبالتالي نقص فعالية التحليل المالي التي تساهم في بناء واتخاذ القرارات الاستراتيجية الهامة؛
- نقص الخبرة وضعف تمكن محاسبي المؤسسة من فهم وقراءة وتحليل القوائم المالية؛
- تحقيق المؤسسة خلال سنة 2019 لنتيجة سالبة، وذلك راجع للنتيجة التشغيلية السالبة؛
- عدم تحكم المؤسسة في أعباء المستخدمين خلال سنة 2019؛
- قدرة المؤسسة على تحقيق توازن مالي خلال سنة 2019، وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق الأموال الخاصة؛
- للمؤسسة رأس مال عامل موجب، وخزينة واحتياج رأس مال عامل موجبين سنة 2019؛
- للمؤسسة سيولة عامة وآجلة وفورية جيدة خلال سنة 2019؛
- من خلال تحليل حساب النتائج تم التوصل إلى أن المؤسسة حققت نتيجة سالبة من نشاطها التشغيلي (عجز) ونتيجة موجبة من نشاطها المالي الذي يغطي جزء من العجز السابق؛
- حققت المؤسسة خلال سنة 2019 مردودية مالية واقتصادية سالبة بسبب النتيجة السالبة.

وكنتيجة لذلك قادنا هذا البحث الميداني إلى استخلاص النتائج التالية بخصوص **تأكيد أو عدم تأكيد الفرضيات المطروحة** في المقدمة:

- تعتبر كل القوائم المالية ضرورية في التحليل المالي للمؤسسة، خاصة الميزانية وحساب النتائج. **(تم تأكيد الفرضية الأولى)**
- يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية كافي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، إذا ما كان ذلك التحليل من خلال استعمال أدوات وأساليب مالية دقيقة وهادفة. **(تم تأكيد الفرضية الثانية)**
- يجب الاستعانة بكل أدوات وأساليب التحليل المالي المناسبة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة. **(تم تأكيد الفرضية الثالثة)**

وعليه، **كتوصيات**، وبعد دراستنا للجوانب المتعددة لهذا الموضوع، يمكننا الخروج بجملة من التوصيات التي نرى بأنها ضرورية من أجل تحسين وتطوير التحليل المالي للقوائم المالية، وهي:

- وجوب الاستعانة بمعايير المحاسبة الدولية وبنظام المحاسبة المالية في اعداد القوائم المالية؛
- وجوب إعداد المؤسسة لجدول تدفقات الخزينة وجدول حركة رؤوس الأموال والملاحق؛
- ضرورة خلق مصلحة أو مكتب خاص بالتحليل المالي على مستوى مؤسسة من أجل تشخيص وضعيتها المالية وتوجيه وتصحيح مسارها الحقيقي؛

- ضرورة القيام بالتحليل المالي والاعتماد على كافة القوائم المالية من أجل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، خاصة جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة؛
- الاستعانة بكافة أدوات وأساليب التحليل المالي أثناء تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؛
- الاعتماد على نتائج التحليل المالي من أجل اتخاذ القرارات الاستراتيجية الخاصة بالمؤسسة.

قائمة المصادر والمراجع

بن ساسي، إلياس، قريشي، يوسف، 2011، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن.

بن ساسي، إلياس، قريشي، يوسف، 2011، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن.

لطفي، أمين السيد أحمد، 2008، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر.

الزبيدي، حمزة محمود، 2008، **الإدارة المالية المتقدمة**، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.

رابحي، حمود، 2008، **الأنيس في التسيير المالي والمحاسبي**، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

شيحة، خميسي، 2010، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

شنوف، شعيب، 2014، **التحليل المالي الحديث (طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS)**، الطبعة الأولى، دار زهران، الأردن.

حماد، طارق عبد العال، 2002، **التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)**، الدار الجامعية، مصر.

لطرش، الطاهر، 2005، **تقنيات البنوك**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

حنفي، عبد الغفار، 2009، **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، مصر.

الشيخ، فهمي مصطفى، 2008، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، فلسطين.

لسلوس، مبارك، 2012، **التسيير المالي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

عبد الرحيم، محمد إبراهيم، 2008، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.

أبو نصار، محمد، حميدات، جمعة، 2014، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن.

أبو زيد، محمد المبروك، 2009، **التحليل المالي (شركات وأسواق مالية)**، الطبعة الثانية، دار المريخ، السعودية.

بوتين، محمد، 2010، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر.

الصبان، محمد سمير، هلال، عبد الله عبد العظيم، 2000، **المحاسبة المالية في شركات الأموال**، الدار الجامعية، مصر.

بدوي، محمد عباس، 2009، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، دار الهناء للتجليد الفني، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

طويل، مصطفى، 2002، **الحديث في التحليل المالي**، دار الحديث للكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

زغيب، مليكة، بوشنقير، ميلود، 2010، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

خنفر، مؤيد راضي، المطارنة، غسان فلاح، 2009، **تحليل القوائم المالية**، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن.

بوزيان، نبيلة، 2007، **اختبر استعدادك في تقنيات المحاسبة والتسيير المالي**، دار الهناء للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، 2006، **الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة**، الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، مصر.

القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، 2007، **المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، المطبعة الرسمية للأمانة العامة للحكومة، الجزائر. www.joradp.dz

DUPLAT, Claude-Annie, 2004, **Analyser et maitriser la situation financière de son entreprise**, Librairie Vuibert, France.

CERBAH, Hamid, 2012, **Gestion Comptable par l'Application**, Editions pages bleues internationales, ALGERIE.

FORGET, Jack, 2005, **Analyse financière**, Editions d'Organisation, France.